الأمم المتحدة

A/58/325

الجمعية العامة

Distr.: General
28 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١١٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يستند هذا التقرير إلى المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد رزالي إسماعيل، لتيسير المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد استمر التركيز في المناقشات التي أجراها الأمين العام ومبعوثه الخاص، كل على حدة، مع سلطات ميانمار خلال الفترة التي يغطيها التقرير على الكيفية التي يمكن أن تساعد بها الأمم المتحدة في تيسير عملية المصالحة الوطنية في ميانمار. وخلال هذه الفترة، تبدد التفاؤل الذي أعقب رفع ما تبقى من القيود على داو أونغ سان سو كي في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢. وعلى عكس توقعات شعب ميانمار، الذي أيَّد التغيير بأغلبية ساحقة، وتوقعات الأمم المتحدة، لم يحدث تقدم حقيقي في مجالي المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار. وعقب الأحداث التي وقعت في شمال ميانمار في ٣٠ أيار/مايو، وأسفرت عن احتجاز داو أونغ سان سو كي

* A/58/150.

290903 290903 03-48255 (A)

وزعماء آخرين للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، توقفت في ميانمار، حسبما فهمته الأمم المتحدة، عملية المصالحة الوطنية ذات الجذور المحلية وهي في بدايات تكوينها. ولا تزال داو أونغ سان سو كي وغيرها من زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية رهن الاحتجاز والحبس الانفرادي وقت كتابة هذا التقرير. ولا يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ إزاء سلامة ورفاه هؤلاء القادة وغيرهم ممن احتُجِزوا بعد ٣٠ أيار/مايو وهو يؤكد مرة أخرى دعوته إلى سلطات ميانمار بأن تلغي دون تأخير جميع القيود المفروضة على حرية تنقلهم وأنشطتهم السياسية. كما ينتابه قلق بالغ من أن انعدام حدوث تقدم في عملية المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية يضر بشعب ميانمار، الذي صوَّت لصالح التغيير في عام ١٩٩٠ والذي يستحق أن ينعم بمنافع التنمية الاقتصادية والمدنية والاجتماعية والسياسية ذاتها التي ينعم بها نظراؤه في البلدان المجاورة. ويعيد الأمين العام تأكيد تصميمه على بذل قصارى جهده من أجل إحياء عملية المصالحة الوطنية إذا توافرت لدى جميع الأطراف الرغبة في ذلك. وهو يناشد على الخصوص قادة مجلس الدولة للسلام والتنمية الإفراج عن داو أونغ سان سو كي والشروع فورا في حوار سياسي حقيقي معها لكي يتسنى تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار في وقت قريب، بمشاركة جميع الأطراف المعنية المهتمة، وبطريقة تجلب مكاسب فورية وملموسة لشعب ميانمار.

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ المعنون ”حالة حقوق الإنسان في ميانمار“ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة ومتابعة مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير إضافية في دورتها السابعة والخمسين بشأن التقدم المحرز في تلك المناقشات، وأن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثامنة والخمسين، وتقريرا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢ – وكما أشار الأمين العام في تقاريره السابقة، يتمثل الدور الموكول إليه من قبل الجمعية العامة تحديدا في بذل مساع حميدة، على عكس ولاية تقصي الحقائق التي أوكلتها لجنة حقوق الإنسان للمقرر الخاص. وفي هذا السياق، رحبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٥٧ بالزيارتين اللتين قام بهما المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار خلال السنة الماضية.

٣ - وتنفيذا للقرار ٢٣١/٥٧، زار المبعوث الخاص ميانمار مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ومن ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بالإضافة إلى البعثات الثماني التي اضطلع بها سابقا. وأثناء الزيارة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر، اتضح له أن عملية المصالحة الوطنية تباطأت. فقد واصلت داو أونغ سان سو كي وأعضاء حزبها جولاتهم في أنحاء البلد من أجل إعادة فتح مكاتب الحزب، غير أن أعضاء ومؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كانوا عرضة لمزيد من المضايقة والتخويف المصحوب بقدر أكبر من العنف من قبل الرابطة الوحدوية للتضامن والتنمية التي تدعمها الحكومة. ورغم الإفراج عن بعض الشخصيات البارزة، استمر احتجاز أعضاء ينتمون إلى الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ونشطاء سياسيين آخرين. وعلاوة على ذلك، وخلافا للتوقعات، لم يُجر أي حوار رفيع المستوى بين أعضاء مجلس الدولة للسلام والتنمية وداو أونغ سان سو كي. وعقب حادثة ٣٠ أيار/مايو، التي عرقل فيها مؤيدو الحكومة بالعنف قافلة تابعة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بقيادة داو أونغ سان سو كي، توقفت عملية الحوار.

٤ - وقد أدت حادثة ٣٠ أيار/مايو إلى تعديل غرض الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص في حزيران/يونيه من التركيز على تيسير الحوار بين الحكومة وداو أونغ سان سو كي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، إلى العمل أساسا من أجل تأمين الاتصال بقادة الرابطة المحتجزين والإفراج الفوري عنهم. وفي محاولة لتحقيق هذين الهدفين، التقى المبعوث الخاص بنائب كبير الجنرالات مونغ آي، والجنرال خين نيونت، وهما يتقلدان منصبي نائب رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية والسكرتير الأول للمجلس على التوالي، وطلب أن يلتقي بداو أونغ سان سو كي وقادة آخرين للرابطة وأن يجري على الفور رفع جميع القيود المفروضة عليهم. وكان من بين المتحاورين الآخرين من جانب الحكومة الذين التقاهم المبعوث الخاص خلال الزيارة، يو وين أونغ، وزير الشؤون الخارجية، ويو خين مونغ وين، نائب وزير الشؤون الخارجية، والعقيد تين هلاينغ، وزير الداخلية، ويو ثان أونغ، وزير التعليم. وفي الزيارة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر، التقى المبعوث الخاص أيضا بكبير الجنرالات ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية إلا أنه لم يستطع الالتقاء به خلال الزيارة التي قام بها في حزيران/يونيه.

٥ - وسُمِح للمبعوث الخاص بالالتقاء بداو أونغ سان سو كي لفترة وجيزة في ١٠ حزيران/يونيه، قبيل مغادرته ميانمار في اليوم الأخير لزيارته التي دامت خمسة أيام. وبعد اللقاء، الذي جرى في مبنى سجن بالقرب من يانغون، أكد المبعوث الخاص أن داو أونغ سان سو كي ''بخير وتتمتع بمعنويات عالية''. لكن تعذر عليه الالتقاء بأعضاء اللجنة التنفيذية

المركزية للرابطة الآخرين بسبب احتجازهم، بمن فيهم رئيسها يو أونغ شوي، ونائبه يو تين وو والناطق باسمها يو لوين، الذين كان قد تمكن من الالتقاء بهم أثناء زيارته في تشرين الأول/نوفمبر. ولم يُستجَب لطلب المبعوث الخاص بالإفراج الفوري عن داو أونغ سان سو كي وقادة الرابطة الآخرين. ولم يتلق أيضا من الحكومة أي إشارة إلى موعد الإفراج عنهم و/أو موعد استئناف الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الديمقراطية من خلال الحوار.

٦ - وأثناء الزيارتين اللتين قام بهما المبعوث الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣، أجرى مناقشات مع ممثلي الجماعات السياسية للقوميات العرقية، بما في ذلك تحالف القوميات المتحد، وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في ميانمار، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٧ - ومن جهته، أبلغ الأمين العام كبير الجنرالات ثان شوي، الذي يتولى أيضا منصب رئيس وزراء اتحاد ميانمار عن رأيه بشأن عملية المصالحة الوطنية في رسالة وجهها إليه، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد حثه الأمين العام على إحياء عملية المصالحة الوطنية، معربا في الوقت ذاته عن قلقه إزاء عدم تمكن الحكومة من ترتيب زيارة لمبعوثه الخاص منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وبعد أحداث ٣٠ أيار/مايو، كتب الأمين العام مجددا إلى كبير الجنرالات في ٤ حزيران/يونيه مبديا قلقه البالغ إزاء تطور الحالة في ميانمار، وبخاصة فيما يتعلق بسلامة ورفاه ومكان وجود داو أونغ سان سو كي وغيرها من قادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وردا على رسالة الأمين العام، أوفد كبير الجنرالات مبعوثه الخاص، نائب وزير الشؤون الخارجية يو خين مونغ وين، لتسليم رسالته إلى الأمين العام. وقد استقبل الأمين العام المبعوث الخاص في الأمم المتحدة في ١٦ تموز/يوليه، وقام خلال اللقاء بتسليمه مذكرة تتضمن النقاط الرئيسية في رسالته لينقلها إلى كبير الجنرالات.

ثانيا - فحوى المناقشات

٨ - قدمت سلطات ميانمار رأيها بشأن حادثة ٣٠ أيار/مايو أثناء المناقشات التي أجرتها مع المبعوث الخاص في يانغون، وفي رسالة كبير الجنرالات الموجهة إلى الأمين العام. وتزعم السلطات أن المصادمات وقعت بين مؤيدي داو أونغ سان سو كي والسكان المحليين المعارضين لها عندما اقترب موكبها من بلدة دابايين في ٣٠ أيار/مايو. ونظرا إلى أن المصادمات أدت إلى مصرع أربعة أفراد وجرح ٤٨ آخرين، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مؤقتة تقضي بوضع داو أونغ سان سو كي وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل

الديمقراطية الآخرين رهن ''الاعتقال الوقائي''. وحسبما تفيد به الحكومة فإن داو أونغ سان سو كي وغيرها من قادة الرابطة، بمن فيهم نائب الرئيس يو تين وو، ينعمون بالأمن والسلامة. وفي الوقت ذاته، زعمت الحكومة أنها حصلت على ''أدلة'' عن ''خطة لمؤامرة ينسقها أعضاء الرابطة مع المتمردين في المناطق الحدودية لإشاعة حالة من الفوضى مماثلة للحالة التي سادت البلد في عام ١٩٨٨''. وادعت الحكومة كذلك أن الخطة كانت على وشك أن تنفذ بنجاح بحلول ١٩ حزيران/يونيه، يوم ميلاد داو أونغ سان سو كي، وأنها توخت تسليم السلطة بعد مضي ثلاثة أشهر في ١٩ أيلول/سبتمبر. وتقول الحكومة إن داو أونغ سان سو كي وُضِعت في مكان آمن و لم تعد موجودة في مبنى سجن إينسين، وتضيف أنها تعتني بها جيدا بتزويدها بما تحتاجه من الطعام والملابس. وحسب ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين سُمِح لهم برؤية المحتجزين في إطار حادثة ٣٠ أيار/مايو، لم يلحق أيضا أي أذى بيو تين وو. غير أن احتجاز داو أونغ سان سو كي بموجب البند ١٠ (أ) من قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥، حسبما فهمه المبعوث الخاص، أمر مقلق، لأن ذلك البند يسمح للحكومة باحتجاز أي شخص يُشتبه في أنه يشكل خطرا على الأمن الوطني مدةً تصل إلى خمس سنوات. وفي حين تشدد الحكومة على أن القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كي وقادة الرابطة الآخرين ذات طابع مؤقت، إلا أنها لم تقدم حتى الآن للأمم المتحدة أي إطار زمني واضح بخصوص الموعد الذي سيجري فيه رفع تلك القيود.

٩ - وقد أفاد الأمين العام ومبعوثه الخاص سلطات ميانمار أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي غير مقتنعين بقول الحكومة إنها اضطرت للتحرك لأن داو أونغ سان سو كي وزملاؤها في الرابطة كانوا يشكلون خطرا على الأمن الوطني. وحسب روايات بعض الشهود العيان ومعلومات أخرى تلقتها الأمم المتحدة، كانت حادثة ٣٠ أيار/مايو كمينا متعمدا نصبته مجموعات معينة داخل الجيش.

١٠ - وتمثلت النقاط التي قدمها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى سلطات ميانمار، معا أو كل على حدة، في عدة مناسبات منذ ٣٠ أيار/مايو فيما يلي: '١' أن داو أونغ سان سو كي وزملاءها في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ينبغي أن يفرج عنهم دون مزيد من التأخير؛ '٢' أن الحكومة مسؤولة عن ضمان سلامتهم، داخل وخارج المعتقل؛ '٣' أن جميع المحتجزين السياسيين ينبغي الإفراج عنهم، كما ينبغي أن يكفل لهم حرية التنقل وممارسة الأنشطة السياسية المشروعة؛ '٤' أن السبيل الوحيد لإقامة سلام دائم في ميانمار هو أن تقوم الحكومة على الفور بالمبادرة والشروع في إجراء حوار سياسي مع داو أونغ سان سو كي والأحزاب الأخرى، بما في ذلك ممثلي القوميات العرقية؛ و '٥' أن عملية المصالحة الوطنية يمكن إنقاذها إذا بُذِلت جهود من قبل جميع الأطراف، رغم أن أحداث ٣٠ أيار/مايو

قوضتها على نحو خطير. ورحب الأمين العام أيضا بالموقف الثابت الذي تبنته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المسألة، وطلب إلى سلطات ميانمار إبداء ما يلزم من التعاون فيما يتعلق بالبعثة الرفيعة المستوى التي تقترحها هذه الرابطة.

١١ - وخلال زيارته الأخيرة، التقى المبعوث الخاص بممثلي مختلف الجماعات السياسية للقوميات العرقية، بمن فيهم ممثلو تحالف القوميات المتحد واللجنة الممثلة لبرلمان الشعب. وقد أعربوا جميعا عن قلقهم البالغ إزاء احتجاز كبار قادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وانزعاجهم من عدم إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية وخوفهم من تزايد هشاشة موقفهم عقب حادثة ٣٠ أيار/مايو. وطلبت تلك الأحزاب من الأمم المتحدة استكشاف مزيد من التدابير للدفع قدما بالعملية. والتقى المبعوث الخاص أيضا بممثلي حزب الوحدة الوطنية، وهو حزب سياسي موال للحكومة يمثل قومية عرقية.

ثالثا - ملاحظات

١٢ - نتيجة لأحداث ٣٠ أيار/مايو والتطورات اللاحقة، توقفت تماما، حسبما فهمته الأمم المتحدة عملية المصالحة الوطنية ذات الجذور المحلية التي لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات. وكلما طال أمد احتجاز داو أونغ سان سو كي وغيرها من قادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وطال أمد انعدام الحوار الحقيقي، بات إحياء هذه العملية أكثر عسرا. ورغم هذا التكهن، لا يزال الأمين العام يعتقد بأن الحوار يظل هو سبيل التصدي للتحديات التي تواجه ميانمار اليوم، وأن فسحة من الأمل لا تزال متاحة في الوقت الراهن لإنقاذ العملية.

١٣ - وكما ذكر الأمين العام في تقاريره السابقة، فإن ثمة توافق بين الأهداف المتمثلة في كفالة الاستقرار والطابع المتعدد الأعراق لمجتمع ميانمار، والمضي قدما في الانتقال إلى مرحلة عودة الديمقراطية والإصلاحات الأخرى التي تمس الحاجة إليها. ومع التسليم برغبة الحكومة في بناء دولة قوية ومستقرة تستطيع مجابهة التحديات التي تتهدد سلامة أراضيها، فإن أي نظام للحكم يكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والاستمرار عندما يتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب الآراء المختلفة والسماح بالتغيير السلمي. وقد بات هذا الأمر أكثر إلحاحا في الظروف الدولية والإقليمية الراهنة التي يترافق فيها التقدم الاقتصادي السريع بتغير اجتماعي لا مفر منه. والأمين العام مقتنع بأن المهمة الرئيسية لأي حكومة هي كفالة رفاه شعبها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن تعزيز استقرار البلد.

١٤ - وقد انتظر شعب ميانمار طويلا حدوث التغيير والمكاسب التي يجلبها. ولذلك، يناشد الأمين العام مرة أخرى كبير الجنرالات ثان شوي وقادة الحكومة الآخرين الإفراج دون

تأخير عن داو أونغ سان سو كي وزملائها، والشروع على الفور في إجراء حوار حقيقي مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وينبغي أن يجري عقب ذلك مباشرة أو بالموازاة معه حوار آخر يضم جماعات القوميات العرقية. ولا يزال الأمين العام يؤكد أنه لن يمكن لحكومة ميانمار كفالة استمرار المصالحة الوطنية وسلاسة الانتقال إلى الديمقراطية وتأمين مستقبل ميانمار كدولة مستقرة ومزدهرة ومتعددة الأعراق إلا من خلال حوار شامل.

١٥ - وما لم يكن بوسع الأطراف المعنية الدخول في حوار حقيقي، لن يكون أمام المجتمع الدولي بد من الاستنتاج بأن عملية المصالحة الوطنية ذات الجذور المحلية لم تعد قائمة. وسيعود عندئذ إلى الجمعية العامة أمر استعراض الحالة بعناية وتقديم إطار أوضح، في قرارها، فيما يتعلق باتخاذ الدول الأعضاء والأمين العام مزيد من الإجراءات بشأن كيفية المساعدة في تعزيز المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار.

١٦ - ويود الأمين العام أن يعرب عن الامتنان البالغ للدعم الذي قدمته له ولمبعوثه الخاص الدول الأعضاء المهتمة، داخل المنطقة وخارجها. ويود، على الخصوص، الإشادة بالدور الهام الذي اضطلعت به رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ انعقاد الاجتماع الوزاري في بنوم بنه في حزيران/يونيه. ويلاحظ الأمين العام أيضا الاهتمام المتنامي الذي أبدته بعض بلدان المنطقة بالمساعدة في تيسير عملية الانتقال الديمقراطي الشاملة لجميع الأطراف في ميانمار. ويتعين على الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي عموما التضافر من أجل تيسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية في ميانمار بحلول عام ٢٠٠٦، وهو موعد توليها رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومن جهته، يعرب الأمين العام عن استعداده لبذل قصارى جهده، بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء المهتمة، من أجل إحياء عملية المصالحة الوطنية في ميانمار.